**1/ تعريف الفساد Definition of Corruption**

ليس هناك مفهوم متفق عليه للفساد، فالمتأمل في القوانين العقابية في أي دولة، والباحث فيها عن جريمة تسمى " الفساد"، سوف يخيب أمله، ولن يجد جريمة بعينها تسمى "جريمة الفساد"، ذلك أن الفساد مفهوم واسع فضفاض. ومن هنا فإن الاتفاق على مفهوم محدد للفساد لم يكن بالأمر اليسير، إذ أنه ليس هناك إجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، ويحظى بموافقة كافة الباحثين فيه.

وقد تم تعريف الفساد على أنه: " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفية العامة للكسب الخاص"، وأنه: " استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى في القطاع الخاص"، وأنه: " إساءة استخدام السلطة من قبل شخص يمتلك وظيفة عامة، بهدف تحقيق نفع شخصي أو فئوي أو غير ذلك.

وهناك من قصر التعريف على الفساد الإداري وعرفه بأنه: " عبارة عن سلوكيات بيروقراطية، وممارسات غير سوية لبعض الموظفين العموميين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بهدف تحقيق منافع شخصية مادية أو غير مادية على حساب مصلحة المجتمع، ناتجة من ممارساتهم للوظيفة العامة.

**2/ أسباب الفساد Rzasons of Corruption**

تتعدد وتتنوع الأسباب التي تؤدي للفساد، ولكن يمكن جمعها كلها تحت المظلة واحدة وعنوان واحد وهو " الجشع والرغبة بالحصول على أكبر قدر المنفعة بأقصر

* 1. **أسباب حكومية وسياسية Governental and political Reasons**

هناك العديد من الأسباب التي تتعلق بالممارسات الحكومية الخاطئة، أو غير القانونية أو السياسات المتبعة في الدولة، ويمكن إيجازها بما يلي:

2.1.1- انعدام الشفافية الحكومية، وعدم التعاطي مع الأفراد بالدولة بأي شكل من الأشكال، وتغييبهم عن واقع الوضع الاقتصادي والحكومي في الدولة، والتعامل مع كافة المعلومات الأرقام على أنها معلومات سرية لا يجوز للمواطن الاطلاع عليها، ما يجعل المجال واسعا للفساد من قبل أفراد السلطة العامة دون أي رقابة شعبية مجتمعية.

2.1.2- عدم تفعيل أنظمة ووسائل المحاسبة على العاملين في القطاعين العام والخاص، بما يشجع مرتكبي جرائم الفساد على التمادي بجرائهم، كما يشجع الآخرين على ارتكابها لعدم وجود الردع العام ولا الخاص.

2.1.3- عدم نزاهة العاملين في المناصب العليا بالدولة، وأصحاب القرار، ولذلك أسباب كثيرة لا تعد ولا تحصى، بعضها يرجع أسباب لأسباب طائفية، أو عرقية، أو قرابة، أو مصاهرة، كما قد يكون السبب عدم كفاءة هؤلاء الأشخاص لأنه وصلوا أصلا لهذه المواقع بطرق غير قانونية وغير موضوعية.

2.1.4- المحاباة وعدم الصدق والموضوعية في التقييم المهني والوظيفي للموظفين العاملين في الدولة، مما يصيب المجتهدين منهم بالإحباط، كما يشجع على الوصول للمناصب الوظيفية بطرق غير مشروعة، ويشجع على الاعتداء على المال العام.

2.1.5- طغيان وتجاوز السلطة التنفيذية على السلطة القضائية مما يفقد القضاء هيبته ويخل بمبدأ المساواة أمام إلقاء كما يخل بمبدأ استقلال وحيدة القاضي.

2.1.6- عدم استقلالية أجهزة الرقابة في الدولة وضعفها، أو عدم وجودها أصلا.

2.1.7- غياب الحريات المختلفة في الدولة، كحرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام بالوصول للحقيقة وإبلاغها لعامة.

**2.2- أسباب قانونية Legal Reasons**

2.2.1- غياب أو ضعف ونقص في المنظومة القانونية في الدولة، ذلك أن مبدأ سيادة القانون يعني أن القانون يلقي بظلاله وينظم جميع مناحي الحياة، فإذا كانت التشريعات قاصرة، أو ناقصة، أو مغيبة فإن ذلك سيدعو للتشجيع على الاجتهاد الذي يؤدي معظم الأحيان لأوجه الفساد المختلفة.

2.2.2- غياب التشريعات التي تواجه الفساد وتعاقب مرتكبيه.

2.2.3- عدم وجود منظومات ومدونات سلوك تبين الوجبات الوظيفية والوصف الوظيفي (Job Description) تحت كل مسمى وظيفي(Job Title) .

**3/ أنواع الفساد:** تختلف أنواع الفساد باختلاف معايير التصنيف، والتي منها:

**1.3- من حيث مستوى الفساد:** يمكنه تصنيفه إلى:

**أ- الفساد الأكبر(Grand Corruption):** أو الفساد القمة وهو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم وأساسه الجشع وأن السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفين وموظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين كما أن رئيس الدولة أو القائد الأعلى يفوق الجميع فسادا، وهذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسي، ومن أمثلة: الصفقات المشبهة الرشاوى، استغلال الموارد العمومية، تهريب الأموال وتبييضها،...

**ب- الفساد الأصغر**: **(Petty Corruption)** وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية ويحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى رشوة وذلك بسرقة واختلاس أموال الدولة مباشرة، أو التغاضي عن إجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي، أو الوساطات وغيرها من الأشكال الأخرى.

**2.3- من حيث النطاق الجغرافي:** ينقسم الفساد إلى:

أ- **الفساد الدولي:** تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وتتجاوز حدود الدولة القطرية وذلك في إطار الاقتصاد الحر، وما يفرضه من علاقات ترابط بين الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسة بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر، ولقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية وأن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاع المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم رشاوى إلى المسؤولين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.

ب**- الفساد المحلي:** يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، ولا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات ويتمثل أساسا في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ .....

**3.3- من حيث مجالات تطبيقاته:** إن الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:

**أ- الفساد السياسي:** ويتعلق بمجال الانحرافات السياسية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة، ومن أبرز مظاهره نجد الاستبداد السياسي وما يتصل به من تعسف في ممارسة الحكم، أي هو الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها ومنع تداولها سلميا وإساءة استغلالها، كما نجد الزابونية السياسية التي تعبر عن الرابطة التي تجمع طرفين أو أكثر قصد تبادل المصالح والامتيازات (أي الانتفاع المتبادل) والتي تستحفل خاصة في غياب الوعي السياسي للفاعلين السياسيين، وأيضا الفساد الانتخابي الذي يتجسد في عمليات تزوير نتائج الانتخابات، وأيضا الفساد التشريعي من خلال بيع السياسيين لأصواتهم للجماعات الضاغطة والذي يتناسب مع غياب التشريعات،...

**ب- الفساد المالي**: وهو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة ومظاهر الفساد المالي تتمثل في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات في الوظائف.

**ت- الفساد الإداري**: ويعبر عن الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية ومجموع المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة، فهو مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

**ث- الفساد الأخلاقي:** والمتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارته واستغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

**4- أشكال الفساد:** تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينهما إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:

* **الرشوة (Bribery):** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول، وهي عبارة عن مبلغ مالي محدد مسبقا وبنسبة من العقد الموقع بين الفاسد والمفسد مقال منفعة أو عائد.
* **المحسوبية(Népotisme, favoritisme)** : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب عائلة أو منطقة...إلخ، دون أن يكونوا مستحقين لها، أو هي توزيع المواد استناد للعلاقات الحميمية التي تجمع المسؤول بالأصدقاء أو العائلة...، أي يتم توزيع الفرص والامتيازات على أساس القرابة لا على أساس الكفاءة والجدارة.
* **المحاباة(favoritisme)** : أي تفضيل جهة على أخرى في منح الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
* الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.
* **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة، أو استعمال وسائل الدولة للصالح الخاص.
* **الابتزاز (Extorsion):** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد، يمارس فيها المستفيد أسلوب الضغط والإكراه والتهديد وقد تصل إلى القتل.
* **الجريمة المنظمة:** وتعرف بأنها الاتفاق مع شخص أو كثر على ارتكاب جريمة خطيرة، لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، أو هي نشاط يقوم به مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون ببنيان منتظم، وتكون دوافعها الجشع وتصل إلى العنف والرشوة للحصول على المال والنفع المادي وبأية طريقة غير مشروعة أخرى، وتعد الجريمة المنظمة دولية حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لها إذا ما توفرت الشروط الآتية:

1. أن يكون الفعل الجريمي قد وقع في أكثر من دولة.
2. أو قد يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة ولكن التخطيط لهذا الفعل ينظم ويحضر له في الدولة أخرى.
3. عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن الفاعل أو الفاعلين مرتبطون بمنظمة إجرامية تعمل في أكثر من دولة.
4. أو عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن له آثار كبيرة في دولة أخرى.

* **السرقة والاختلاس:** يعرف الاختلاس بأنه استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت تحت تصرفه بسبب مقتضى وظيفته، فالاختلاس الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء المملوك للغير سواء كان فردا عاديا أو إدارة عمومية.
* **التسيب الإداري:** يعرف بأنه إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على

الإنتاجية وسير العمل.

**4-آثار الفساد:** للفساد نتائجمكلفة سواء علىالمستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ويمكن إجمال هذه النتائج على النحو الآتي:

1. **أثر الفساد اجتماعيا:** تؤدي ظاهرة الفساد إلى خلل في منظومة القيم الأخلاقية وتزايد الشعور بالإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة بأنواعها كرد فعل لانهيار القيم وعدم التكافؤ الفرص وكطريقة لإشباع حاجات الناس.

كما ينجم عنه عدم المهنية وانعدام الالتزام الوظيفي وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم من غالبية المجتمع.

ويؤدي استفحال الفساد أيضا إلى تعميق فجوة الفقر نتيجة زيادة عدد الفقراء بسبب ضعف واندثار الطبقة الوسطى وزيادة الفئات المهشمة في مقابل زيادة الأغنياء غناء بسبب ممارسات السرقة والاختلاس والعمولات مقابل الصفقات وغيرها ما يجعل الأموال حكرا على فئة معينة وهي فئة البرجوازيين.

1. **أثر الفساد على التنمية الاقتصادية:** يؤدي الفساد إلى تأثير كبير على الحياة الاقتصادية منها:

* الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس أموال المحلية فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي تشكل إحدى الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات التي تحتاجها الدولة سواء الدولية أو المحلية على حد سواء مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل وانتشار البطالة والفقر.
* هدر الموارد بسبب تضارب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والتي تكلف الخزينة العامة أموال طائلة بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد في غير الوجه المخصوص لها.
* الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة بيئة الأعمال.
* هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير وانتشار المحسوبية والمحاباة في التوظيف.

**ج- أثر الفساد على النظام السياسي:** للفساد آثار سلبية على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته وذلك مايلي:

لفساد يؤدي إلى إفلات العديد من المجرمين من العقاب، ويقوض سيادة القانون، ويضعف المؤسسات الديمقراطية في كل الديمقراطيات الجديدة والديمقراطيات العريقة. وتتمثل أكثر مظاهر الفساد تأثيرا في تهريب الأموال الطائلة لشعوب خارج الأوطان وحرمان الأفراد من التمتع بها وبثمارها على كافة مناحي الحياة، وبالتالي فإن الفساد يفقد الأنظمة القادرة على المساءلة ويضعف هياكل المساءلة ذاتها، ويسهم في وجود ثقافات الافلات من العقاب، بالنظر إلى أنه لا تجري المعاقبة على الإجراءات القانونية، ولا يجري التمسك بالقوانين دائما.

فقد خسرت الدول النامية حوالي تريليون دولار بسبب الاحتيال والفساد والصفقات التجارية المشبوهة في 2011 وهو ما يتجاوز حجم المساعدات الأجنبية التي تلقتها، كما أن الأموال غير المشروعة التي غادرت 150 دولة نامية بلغت 946.7 مليار دولار في 2011 بارتفاع 13.7% عن العام السابق وهو أكبر مبلغ منذ عشر سنوات. ويعني هذا أنه مقابل كل دولار من مساعدات التنمية الأجنبية التي تذهب للدول النامية تضيع عشرة الدولارات عبر تدفقات الأموال القذرة التي تدرها الصفقات غير المشروعة والجريمة والفساد. وارتفعت التدفقات غير المشروعة في دول المنطقة 13.5% بين 2002 و 2011 وهو العقد الذي أسهم في تفجير انتفاضات الربيع العربي. وجاءت في المرتبة الثانية منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء بزيادة 20.2% على مدى العشر السنوات المنتهية في 2011 وهي أحدث فترة تتوفر بياناتها. أما قارة آسيا فقد خسرت أكبر حجم من الأموال وبلغت نسبتها 40% من 5.9 تريليون دولار من التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامي في فترة العشر سنوات وخسرت الصين 1.08 تريليون دولار لتتحمل نصيب الأسد من الخسائر.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأموال المسروقة من خلال الفساد كل عام تكفي لإطعام الجياع 80 مرة في العالم، فهناك ما يقرب من (870) مليون شخص يبيتون جوعى كل ليلة، بينهم العديد من الأطفال، والفساد يحرمهم من حقهم في الغذاء.

كما تظهر الدراسات أن معدلات وفيات الأطفال في البلدان ذات المستويات العالية من الفساد تزيد بحوالي الثلث عما هو عليه في البلدان ذات نسب الفساد المنخفظة ومعدلات وفيات الرضع هي تقريبا الضعف.